



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

السلطة التقديرية للنيابة العامة في ممارسة الإجراءات الجزائية

للطالبة

خديجة راشد محمد راشد الحبسي

المشرف

أ.د. أبو الوفا محمد أبو الوفا، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

07:00 مساءً

الأربعاء، 11 أبريل 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي - مبنى كلية القانون طلاب (H2)

الملخص:

أن النيابة العامة خصم عادل يمثل الصالح العام وإن مصلحتها دوماً هي التطبيق السليم للقانون، ولذلك فإنه يفترض أن تعرض كل ما في حوزتها من أدلة. المشرع الإماراتي اشترط توافر شروط معينة في الفعل الجرمي المنسوب إلى المتهم لتطبيق مواد الاتهام ولا بد من توافر أركان الجريمة كاملة سواء الركن المادي أو المعنوي أو القصد الجنائي، والنيابة العامة وبصفتها سلطة الاتهام هي المكلفة بإثبات القصد الجنائي بأن تقييم الدليل على توافره لدى الجاني فإذا لم تستطع فيجب عليها وبما تملكه من سلطة تقديرية ألا تحيل المتهم إلى المحكمة وأن تقوم بحفظ البلاغ. وتمتد سلطة النيابة العامة أمام القضاء كخصم في الدعوى بما في ذلك في الطعن على الحكم الجزائي بكافة طرق الطعن بما فيها المعارضة والاستئناف والنقض وإعادة النظر. كما تتولى النيابة العامة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالعقوبات المقيدة للحرية، وهناك بعض الحالات يجوز فيها للنيابة العامة تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية، وتكون أن قراراتها في هذه الأحوال غير قابلة للطعن عليها أمام القضاء ولا التظلم أمام الرئيس أو النائب العام.

كلمات البحث الرئيسية: قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي. قانون الأمر الجزائي لإمارة دبي.